

17 April 2009

Original: Arabic

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الجلسة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

### ورقة عمل مقدمة من الجماهيرية العربية الليبية إلى اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر الأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

١ - إن الجماهيرية العربية الليبية انطلاقاً من إيمانها التام بنبذ كافة أشكال التسلح بأسلحة الدمار الشامل ولا سيما التسلح النووي الذي ما فتئ يشكل خطراً بالغاً على الأمن والاستقرار في العالم، مما حداً بها إلى إعلان مبادئها الطوعية للتخلص من البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وهي ترى في ذلك الطريقة الوحيدة المثلى لوقف هذا الخطر المحدق بالبشرية.

٢ - تؤكد الجماهيرية العربية الليبية على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الأساس للجهود الرامية إلى وقف انتشار السلاح النووي وصولاً إلى نزعها الكامل بتخلي الدول الحائزة على السلاح النووي عن ترساناتها النووية وفقاً لما نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة ولا يتأتى ذلك إلا بانضمام جميع الدول إلى هذه المعاهدة والالتزام الكامل ببندوها، وتطبيق نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المرافق والأنشطة النووية بها.

٣ - تؤكد الجماهيرية العربية الليبية على أن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط لا يتحققان في ظل امتلاك (إسرائيل) للسلاح النووي والذي اعترف رئيس وزرائها في بيان له في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بامتلاك بلاده للسلاح النووي. وحيث أن (إسرائيل) هي الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم ولم تعلن عن رغبتها في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، فإن المجتمع الدولي ومؤسساته مطالب بالضغط عليها



للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار دون إبطاء كطرف غير حائز على السلاح النووي، وإخضاع جميع مرافقها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتخلي عن أسلحتها النووية وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن رقم (٤٨٧) لسنة ١٩٨١ تحقيقا للهدف المنشود يجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. وإلى حين انصياح (إسرائيل) للمطالب الدولية بالانضمام للمعاهدة ونظام الضمانات فإن الدول الأطراف في المعاهدة ملزمة بالإيفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الرابعة من المعاهدة حيالها.

٤ - إن مصداقية المعاهدة لا تتأتى إلا بالتزام جميع الدول الأطراف بتنفيذ كامل بنودها خاصة الدول الحائزة على تلك الأسلحة، إذ يجب عليها الالتزام بالمادة الأولى من المعاهدة التي تطلب من هذه الدول عدم مساعدة أو تشجيع أي دولة غير حائزة على أسلحة نووية على صنع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أو على اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأي طريقة كانت وهذا ما لم يحدث إذ ما زالت بعض الدول الحائزة تتجاهل تعهداتها بموجب تلك المادة وتستمر في تصدير تقنياتها النووية إلى (إسرائيل) لتعزيز ترسانتها النووية ضاربة بذلك عرض الحائط بكافة القرارات والتشريعات الدولية الصادرة بهذا الخصوص.

٥ - تؤكد الجماهيرية العربية الليبية على أن نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الإطار الذي يضمن إيفاء الدول بالتزاماتها حيال الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، كما تؤكد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المخولة بالتحقق من امتثال الدول الأطراف لاتفاق الضمانات الشامل الموقع بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن محاولة بعض الدول الحائزة على أسلحة نووية تفسير تطبيق هذا النظام بالشكل غير الصحيح من أجل تقييد الحق غير القابل للتصرف في حصول الدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة على أسلحة نووية للتكنولوجيا النووية واستخدامها في الأغراض السلمية لأهداف سياسية لهو انتهاك صريح للالتزام بالتعهدات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الثالثة في معاهدة عدم الانتشار.

٦ - تؤكد الجماهيرية العربية الليبية على حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والذي هو أحد الأهداف الأساسية للمعاهدة وفقا لنص المادة الرابعة من المعاهدة وأن هذا الحق غير قابل للتصرف، كما ترفض أية محاولة من جانب أي دولة طرف في المعاهدة لاستعمال برامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة لأغراض سياسية والذي يعد انتهاكا للنظام الأساسي للوكالة، كما تؤكد على مسؤولية الدول المتقدمة في مساعدة الدول النامية للاستفادة من الاستخدامات السلمية

للطاقة الذرية في برامجها التنموية من خلال تسهيل حصول تلك الدول على المعدات والمواد النووية وكذلك المعلومات العلمية والتكنولوجية ذات العلاقة.

٧ - تدعو الجماهيرية العربية الليبية إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ والذي نص على ضرورة أن لا يكون لتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأثير سبيء على الموارد المتاحة للمساعدة التقنية والتعاون التقني، وينبغي أن يأخذ تخصيص الموارد في الاعتبار جميع الوظائف القانونية للوكالة بما يشمل وظيفة تشجيع ومساعدة تطوير الطاقة النووية وتطبيقها عمليا في الأغراض السلمية مع نقل القدر الكافي من التكنولوجيا النووية. وفي هذا الشأن تثنى الجماهيرية عاليا الجهود التي قامت وتقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم الدول في الاستخدام السلمي للعلوم والتقنيات النووية في البرامج التنموية لتلك الدول من خلال برامج التعاون التقني التي تشرف عليها الوكالة، وتدعو إلى دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستمرار في تعزيز برامج التعاون التقني التي تقدمها إضافة إلى المهام الرقابية المنوطة بها.

٨ - تعبّر الجماهيرية العربية الليبية عن قلقها إزاء السياسة التي تنتهجها بعض الدول النووية في كيفية تعاملها مع الدول الأخرى، برفضها قيود على نقل التكنولوجيا النووية التي تستخدم للأغراض السلمية الأمر الذي يشكل إخلالا بأحكام المادة الرابعة من المعاهدة ويعطل برنامج التعاون التقني الذي يُعد أحد الركائز التي أرسنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ برامجها ووظائفها الأساسية.

٩ - تدعو الجماهيرية العربية الليبية إلى ضمان أمن الدول غير الحائزة على أسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها، وترى في التخلص التام من كافة الأسلحة النووية الضمان الوحيد لذلك الأمن، كما تدعو الدول الأطراف الحائزة على أسلحة نووية تقديم ضمانات إلى الدول الأطراف غير الحائزة على أسلحة نووية بعدم استخدام أو التهديد بأي شكل من الأشكال بهذه الأسلحة، وتؤكد على أن تستمر الجهود المبذولة لإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانونا فيما يتعلق بالضمانات الأمنية التي تقدم للدول غير الحائزة على أسلحة نووية اعتقادا منها بأن ذلك يفي بالتعهدات المقدمة للدول التي تخلت طوعا عن خيار التسليح النووي وسيكون ذلك حافزا لكافة الدول الأطراف في التخلي عن رغبتها في الحصول على الأسلحة النووية.

١٠ - تؤكد الجماهيرية العربية الليبية على ضرورة الالتزام بنص المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار المعززة بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض

المعاهدة عام ٢٠٠٠ والتي تضمنت تعهدا آخرًا من قبل الدول الأطراف الحائزة على أسلحة نووية على تحقيق الإزالة التامة لترسانتها النووية عن طريق نزع السلاح النووي الكامل.

١١ - تتطلع الجماهيرية العربية الليبية إلى الدور الهام الذي تلعبه مؤتمرات استعراض المعاهدة واللجان التحضيرية في تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله المعاهدة وهو منع انتشار الأسلحة النووية وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه في ظل وجود دول تسعى جاهدة لامتلاك هذه الأسلحة، بل وصل الأمر في الشرق الأوسط، أكثر المناطق توترا في العالم، إلى إعلان (إسرائيل) امتلاكها للأسلحة النووية تحت نظر ورؤية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضاربة بذلك عرض الحائط بكافة القرارات والمواثيق الدولية.

١٢ - تؤكد الجماهيرية العربية الليبية على ضرورة أن يتوصل مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ إلى اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف لمراجعة وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ حين أخذ المؤتمر على عاتقه تعزيز المعاهدة وتحقيق الانضمام العالمي الشامل إليها وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما أكد على ذلك مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بأن يظل القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عام ١٩٩٥ ساريا إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته وأقر بأن ذلك القرار أحد الركائز التي بني عليها تمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ وبالرغم من ذلك ما زالت (إسرائيل) تتحدى المجتمع الدولي بعدم انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار وترفض إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يبعث على القلق الشديد ويشكل انعكاسا سلبيا على السلام والأمن الإقليمي والدولي.

١٣ - كما تذكّر الجماهيرية العربية الليبية باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة طيلة السنوات الماضية قرارا بتوافق الآراء يدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وواصلت تأييدها للقرار المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" بأغلبية ساحقة كما أعربت في قرارها (A/63/92) عن قلقها إزاء ما يشكله انتشار الأسلحة النووية من تهديد للأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط ولاحظت أن (إسرائيل) هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٤ - أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مؤتمرها العام سنة ٢٠٠٨ القرار المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط" الذي يؤكد في الفقرة الثانية من منطوقه على الحاجة الملحة لأن تقبل كافة دول الشرق الأوسط على الفور

تطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل ما لديها من أنشطة نووية كتدبير هام من أجل بناء الثقة فيما بين دول المنطقة وكخطوة نحو تعزيز السلم والأمن وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية إلا أنها وللأسف لم تفلح في مناقشة مشروع القرار ذي الصلة بالبند المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية والخطر الإسرائيلي النووي" بسبب عرقلة من بعض الدول الداعمة (لإسرائيل).

١٥ - تطلب الجماهيرية العربية الليبية من المجتمع الدولي أن يتخذ في اجتماعات الدورة الحالية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ خطوات عملية لترع السلاح النووي من مختلف مناطق العالم ولا سيما من منطقة الشرق الأوسط وذلك بالآتي:

- الضغط على (إسرائيل) للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها غير حائزة لهذه الأسلحة دون أي قيد أو شرط وأن تخضع جميع منشآتها ومرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.